وهي وثائق تثبت ان الجيش الاسرائيلي قد استولى عليها في اثناء مداهمة القرى اللبنانية الجنوبية في العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣٠/٤/١٩٨٨).

مع اقتراب مجموعة الكوماندوس من هدفها، في منطقة سيدي بوسعيد الساحلية، دخل دور سلاح الجو؛ اذ حلقت طائرة بوينغ ـ ٧٠٧ معدلة لتنفيذ مهام الحرب الالكترونية، قرب الاجواء التونسية بعد سلوك خطوط الملاحة الدولية من اسرائيل. و قامت الطائرة، بواسطة البث الالكتروني، بشل خطوط الاتصال في المنطقة، من اجل عزل منزل «أبو جهاد» ومنعه من الاتصال أو الاستنجاد، وربما من اجل شل الاتصالات اللاسلكية لقوى الامن والجيش التونسية، في حال اكتشافها أمر الاسرائيليين. وقد ساد الاعتقاد، بداية، بأن اجهزة التشويش الاسرائيلية قد قطعت خطوط الهاتف ذاتها؛ غير انه يحتمل، أيضاً، ان رجال الكوماندوس هم الذين قطعوا اسلاك الهاتف أو وضعوا عليها اجهزة تشويش الكترونية، فيما قامت الطائرة بشل الاتصالات اللاسلكية فحسب.

وصلت مجموعة الاغتيال ضمن هذا الظرف، فاقتربت احدى السيارات من حارس المنزل وترجّل بعض الركاب بادعاء انهم من السياح الاجانب، قبل المبادرة باطلاق النار عليه بواسطة الاسلحة المزودة بكواتم الصوت. وانطلق فريق مؤلف من حوالى ثمانية افراد الى داخل المنزل، فيما قام الآخرون باحتلال باحته وحديقته، حيث قتلوا حارسين اضافيين (احدهما تونسي، والآخران هما مصطفى عبدالعال وانبيه كريشيان)، فصعدوا الى الدور الاول، حيث تصدى لهم «أبو جهاد» بمسدسه، قبل التعرض لحوالى مئة رصاصة اردته شهيداً على الفور. وقد نجا بقية افراد العائلة ـ انتصار الوزير (ام جهاد) ونجلاهما حنان ونضال ـ فيما لاذ المهاجمون بالفرار بواسطة السيارات المنتظرة. وكان من بين المنسحبين اولئك الافراد الذين سيطروا على حديقة واسوار ومدخل المنزل، والذين توقفوا بالسيارات لسد الطرق الفرعية المؤدية الى المنزل، لمنع وصول النجدات، فعاد الجميع الى شاطىء «الرواد» حيث اقلهم الزورق الى اسرائيل تاركين السيارات المستأجرة خلفهم (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٨؛ **والسفير** ١٨ و١٩/٤/١٩٨٨؛ **والاوبزرفر**، ٢٤/٤/١٩٨٨؛ و **صانداي تايمز**، ٢٤/٤/١٩٨٨).

بقيت اسئلة عدة، بعد عملية الاغتيال، حول جوانب فنية معينة، منها ظهور امرأة ترافق مجموعة الاقتحام وتحمل آلة تصوير «فيديو»، وهو أمر شبيه بما حصل خلال عملية اغتيال القادة الثلاث، كمال عدوان وأبو يوسف النجار وكمال ناصر، في بيروت، العام ١٩٧٣، حين قامت امرأة بالدور ذاته. علماً بأن مصادر غربية نسبت الى اسرائيليين تأكيدهم ان المرأة خلال العملية الاولى، كانت، في الواقع، ايهود براك متنكراً، وهو العضو الحالي في هيئة الاركان العامة (**الاوبزيرفر**، ٢٤/٤/١٩٨٨). ثم هناك التساؤل حول الدور الاميركي المحتمل؛ اذ اكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، ان الادارة الاميركية أعطت الضوء الاخضر لأسرائيل (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٨). ويذكر ان طائرة الحرب الالكترونية وزورق الصواريخ الاسرائيليين اضطرا، طبعاً، الى اجتياز آلاف الكليومترات، ذهاباً واياباً، داخل منطقة تخضع للمراقبة البحرية الاميركية الكثيفة، مما يثير الشكوك، على الاقل حول معرفة الادارة الاميركية بالعملية في أثناء تنفيذها. أما السؤال الاهم، فهو احتمال بقاء بعض افراد «الموساد» في تونس بعد العملية؛ أو حتى احتمال انزال المزيد من الاسلحة والمتفجرات الى الساحل لتنفيذ الاغتيالات الاضافية، ربما على شكل تفجير السيارات الملغومة (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣٠/٤/١٩٨٨). ويتناسب ذلك التوقع مع حقيقة ان الذين نفّذوا عملية اغتيال «أبو جهاد» قد استطلعوا منزله جيداً مسبقاً، بما في ذلك تحديد عدد ومواقع أجهزة الهاتف واسلاكها، وغيرها، وعدد ومواقع الحراس؛ وقد امتلكوا، أيضاً، معلومات عن جدول نشاطه وسفره، بواسطة التنصت الالكتروني بعيد المدى والمباشر على الهاتف من داخل الارض المحتلة، وربما من تونس، أو البحر (وربما دخل، هنا، الدور الاميركي). وجاءت اشارة فعلية الى تركيز الجهود الاسرائيلية المتراصة لمطاردة واغتيال القيادة الفلسطينية في اعلان رئيس المجلس الوطني، الشيخ عبدالحميد السائح، عن نجاح قوى